البنـــاء

السنة السابعة / الأربعاء / 16 أيلول 2015 / العدد 1885
Seventhyear/Wednesday/16September2015/IssueNo.1885

أردوغان وداود أوغلو والديمقراطية

■ حميدي العبدالله

في الدول الغربية، حيث يتمّ تداول السلطة بين الأحزاب السائدة عن طريق صناديق الاقتراع، جرت العادة أنّ أيّ رئيس أو زعيم للحزب ينتخب عشية الانتخابات البرلمانية لقيادة الحزب في هذه الانتخابات ويفشل في تحقيق الفوز، يقدّم استقالته ويفسح المجال إلى شخص آخر لتولي المسؤولية وقيادة الحزب في الفترة الفاصلة بين الانتخابات التي جرت والانتخابات التي ستجري في المستقبل.

في تركيا، لم يتمّ احترام هذا المبدأ، الأمر الذي يؤكد أنّ زحف التقاليد الديكتاتورية يتجه الآن إلى حزب العدالة والتنمية الذي تزعّمه رجب طيب أردوغان طيلة أكثر من 12 عاماً وآلت زعامة الحزب، بتدبير من أردوغان، إلى أحمد داوود أوغلو الذي قاد الحزب في انتخابات 7 حزيران وفشل في تحقيق الفوز.

لو أنّ حزب العدالة والتنمية حزباً يؤمن فعلاً بالديمقراطية لكان المفروض أن يقدّم أحمد داوود أوغلو استقالته من رئاسة الحزب فور إعلان نتائج الانتخابات، أو على الأقلّ بعد فشله في تشكيل حكومة ائتلافية مع واحد من الأحزاب الثلاثة التي دخلت البرلمان.

لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، فقد انتظر ثنائي أردوغان وداوود أوغلو استنفاد الفترة الانتقالية التي حدّدها الدستور للدعوة إلى انتخابات مبكرة في سابقة نادرة الحصول في الدول الديمقراطية، إذ جرت العادة أن تتمّ الدعوة إلى انتخابات مبكرة بعد فترة طويلة نسبياً وليس فوراً، بعد مرور أقلّ من خمسة أشهر على آخر انتخابات، لكن في تركيا يستطيع أردوغان وبطانته تركيب إذن الجرة كيفما شاؤوا طالما أنهم نجحوا في ترويض مواقف المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشرطة، وطالما أنهم نجحوا في تطهير القضاء من كلّ الرموز التي تعارض سياسة التفرّد والديكتاتورية، فأردوغان له أيضاً مفهومه الخاص للديمقراطية، وبديهي أنّ هذا المفهوم لا يخرج عن نطاق مفاهيم الديمقراطية التي سادت ولا تزال في الكثير من العالم النامي، أيّ أنها ديكتاتورية مطلية بغلاف رقيق من الادّعاءات الديمقراطية، ذلك أن ليس كلّ ذهاب إلى صناديق الاقتراع يعني الديمقراطية وإلا كان يتوجب على الكثيرين التسليم بديمقراطية الكثير من الأنظمة التي أجرت انتخابات، ولكن يتمّ وصفها من قبل الحكومات الغربية، بأنها أنظمة ديكتاتورية.

حزب العدالة والتنمية في تركيا، لم يخرج فقط عن التقاليد الديمقراطية من خلال التمسك بداوود أوغلو برئاسة الحزب وخوضه غمار انتخابات جديدة رغم فشله، بل أنّ الحزب بات أداة بيد ثنائي أردوغان وداوود أوغلو، حيث جرى إبعاد أو تهميش كلّ الزعامات الكبيرة في الحزب التي لعبت دوراً هاماً في وصوله إلى السلطة، وعلى رأس هؤلاء عبدالله غل، الذي كان ينافس أردوغان شخصياً على زعامة الحزب.

بين المرّ والأمرّ «القبول بالأسد أضمن»

تتصدّر قضية اللاجئين السوريين أولى صفحات وأخبار وسائل الإعلام المحلية والدولية بعد خمس سنوات من عمر الأزمة السورية، بحيث يطرح السؤال البديهي لماذا اليوم؟

لماذا اليوم يتحرك العالم أمام مشكلة لجوء وتشرّد سبقت هذه الحماسة والحرص بسنين؟

تعرف الدول الكبرى انّ أزمات اللجوء تكاد تكون مؤشراً خطيراً على تهديد أمن وسلامة الأراضي التي تبدي استعداداً لاستقبال العائلات المنكوبة ليس لأهداف بعيدة عن الإنسانية، وهي ليست كذلك، إنما لأسباب تتعلق بالأمن القومي والحسابات الديمغرافية وأسس التكوين الطائفي والمذهبي، وقد عانت عدة دول عربية منها بالتحديد في موضوع اللجوء الفلسطيني.

لبنان إحدى تلك الدول التي عانت الكثير من هذا اللجوء الذي لا يمكن رفضه من جهة إنسانية، لكن بالتأكيد لم ينجح لبنان في ضبط وجوده بما يتلاءم مع طبيعة النسيج اللبناني، فها هي مخيمات اللجوء اليوم في لبنان تعدّ أخطر البؤر التي تغزوها الحركات الإرهابية بسبب سوء تصرّف الحكومات المتعاقبة وعدم تعاطيها الكفؤ مع الفلسطينيين بالنظر الى حالتهم الإنسانية وحاجاتهم التعليمية والمهنية والمعيشية، فالفلسطينيون في لبنان لا يستطيعون التملك او الحصول على وظائف لائقة في الدولة اللبنانية، فكل هذا ممنوع نسبة إلى الحسابات الطائفية المعقدة.

مشكلة التوطين التي جعلت من لبنان بلداً ممانعاً ورافضاً لطي صفحة القضية الفلسطينية جعلت السلطات «الاسرائيلية» المتعاقبة تراهن دائماً على مشاريع توقع لبنان في فخ القبول بالتوطين والوقوع في فخ طيّ القضية نهائياً.

تدرك أوروبا خطورة الأمرين معاً الأول أمنياً والثاني لجهة التوطين او الاستيطان في دولها، وهي تدرك انّ التقارير الأمنية تتحدث عن عدد هائل من المتطرفين الذين دخلوا عدة بلدان حدودية أوروبية خصوصاً انها عانت مع الإرهاب بما يمنع التهاون في ايّ مؤشر من المؤشرات، اما من جهة توطين اللجوء السوري فقد تصبح أزمة حقيقية تهدّد بالتقسيم الديمغرافي والطائفي والعرقي، وبالتالي فإنّ أوروبا التي فتحت الأبواب أمام اللجوء في توقيت مفاجئ تدرك أنها أمام أزمة يتوجب التوقف عندها بحلول جذرية وإلا فإنها على موعد مع خطر أمني شديد الخطورة وديمغرافي قادر على أن يخلق أزمات متجذرة مستقبلاً.

تحرك دايفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا الى لبنان ثم الأردن ليطلع عن كثب على مشكلة اللجوء والمخيمات السورية في المنطقة، وليعلن انّ هذا الملف بات أولوية بريطانية وأوروبية على حدّ سواء، تشكل بريطانيا واجهتها الأولى بالموقف السياسي وبالتحالفات المفترضة بين التحالف الدولي وغير ذلك مما يمكن ان يظهر قريباً لجهة الحلول.

تبدو بريطانيا اليوم ومعها إسبانيا والنمسا وغيرها من الدول الأوروبية متوجهة نحو حلول سياسية سريعة للأزمة السورية، وهي لا تبدي حرجاً في إطلاق مواقف رسمية في هذا الإطار خصوصاً ما صدر عن وزراء الخارجية في الدول الثلاث المذكورة وتأكيدهم ضرورة الحديث مع الرئيس الأسد.

ازمة اللجوء هي باب الحلّ السياسي في سورية، ومقبولية التعاطي مع الدولة فرضت نفسها كواقع لا يمكن تخطيه وإلا فإنّ الإرهاب والتطرف سينتشر في اوروبا، وهذا غير وارد...

فهناك بالنسبة إلى الغرب المرّ والأمرّ منه، والتراجع عن الأهداف المعلنة سابقاً ضدّ الرئيس الأسد أسهل من خسارة الأمن الذاتي الأوروبي.

«توب نيوز»

بريطانيا وألمانيا

- عندما ننظر إلى الخريطة السياسية والاقتصادية الأوروبية لن يكون صعباً اكتشاف انّ الدولتين المحوريتين لا تزالان ألمانيا وبريطانيا.

- كانت قيمة فرنسا وقوتها دائماً في أوروبا مستمدّة من كونها قوة الاعتدال و الاستقلال التي تمنع أوروبا من التطرف في اللحاق بالسياسات الأميركية.

- فقدت فرنسا هذه الميزة وفقدت صلتها بحوض المتوسط الذي يشكل العرب الشريك المقابل لأوروبا فيه، ففي بلاد المغرب تتحمّل مسؤولية الخراب الأمني بشراكتها الكاملة في «الربيع العربي»، وفي بلاد المشرق تتولى قيادة الحرب على سورية، فصارت أهمية فرنسا مثل أيّ صوت ببغائي يردّد وراء ما يقوله أبشع نظامين في المنطقة «إسرائيل» والسعودية.

- ألمانيا وبريطانيا نجحتا في التعبير عن سياسة أوروبية جديدة تجاه سورية لا يمكن أن تتمّ بالتحدّي مع أميركا ومن وراء ظهرها.

- الأميركيون يتفرّجون على غرق فرنسا ويضحكون لإهانة رئيسها وينسّقون مع الألمان والإنكليز.

- الانفتاح على الرئيس السوري بشار الأسد يتبلور كسياسة أوروبية، وفرنسا تبني استراتيجياتها مع حكومة أوغلو الراحلة إلى غير رجعة بعد شهرين.

- حكومات فرنسا وتركيا ذاكرة الاستعمار لشعوبنا تلتقيان حتى في الغباء.

التعليق السياسي

أميركا... شريف بلا شارة!

محمد ح. الحاج

من حق السوريين وحدهم إعلان القلق من وجود عشرات آلاف المرتزقة الغرباء على الأرض السورية، ومن حقهم إعلان النقمة على الدول التي تدعم هؤلاء الإرهابيين.

من حق السوريين، بل من واجبهم الترحيب بكلّ الأيدي التي تمتدّ لمساعدتهم في الدفاع عن أنفسهم وطرد الارهابيين أو القضاء عليهم.

ما ينطبق على السوريين، ينطبق على العراقيين، استطراداً، من حق الشعب في كلّ من الأردن، السعودية، وكلّ دول الخليج التعبير عن رفضه لوجود أجنبي على أراضيه، لأنّ هذا الوجود يشكل خطراً أكيداً في أية مواجهة عالمية... أيضاً، من حق كلّ شعوب الأرض اتخاذ موقف معارض لأيّ وجود أجنبي على أراضي بلدانهم يأخذ الصفة العسكرية في مواجهة أطراف أخرى.

من حق المصريين والسودانيين واليمنيين رفض الوصاية والولاية عليهم وإنْ جاءت من دول يعتبرونها من الأقارب، فأغلب هؤلاء من العقارب، أدوات طيّعة بيد الصهيو – ماسونية العالمية، مجندين لخدمة مشروعها المسمّى (شرق أوسط جديد) وسيلة الوصول إلى تحقيقه أطلقوا عليها اسم «الفوضى الخلاقة» بالنسبة لهم، الهدامة بالنسبة لشعبنا والشعوب المجاورة.

ينتشر العسكر الأميركي المدجّج بكلّ أنواع الأسلحة في طول العالم وعرضه ويشكل وريثاً لدول الاستعمار القديم في القارة العجوز - اوروبا – في الهند الصينية، كوريا واليابان، تايلاند ودييغو غارسيا، في أوروبا – ألمانيا وإسبانيا... وفي كلّ الدول المنضوية تحت راية حلف الناتو، في آسيا... أفغانستان وباكستان وأذربيجان، وفي الكثير من جمهوريات كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق ثم انفصلت عنه لتنضم إلى الناتو... بعد انفراط عقد وارسو– سقطت معادلة القطبين لتسود مقولة وحيد القرن قبل أن يستعيد الروس بعضاً من موقع كان لهم في السابق، وفي العالم العربي تنتشر القوات الأميركية بمشاركة حلفاء الناتو في مصر والمغرب والسعودية، وقطر والكويت والبحرين والامارات، ففي قطر أكبر قاعدة جوية، وفي البحرين مركز الأسطول الخامس البحري...! أوليس من حق إيران اعلان القلق من هذا الوجود العدواني السافر الذي يرفع شعار الدفاع عن الحلفاء في مواجهة إيران.. وهي لا تهدّدهم!

أميركا الدولة الأولى في العالم التي تمارس العدوان بذرائع ومبرّرات مختلقة على الدول الأخرى، قديماً في كوريا، وفيتنام، وكمبوديا ولاوس، وحديثاً في الصومال والسودان وصربيا والعراق وليبيا وسورية، ولا تتورّع عن فتح جبهات عديدة معتمدة على حلفاء وأدوات لا يملكون الحق في مناقشة المبرّرات والذرائع، أميركا تدعم حرباً على سورية لإسقاط شرعية الحكم فيها، بينما تدعم في الوقت ذاته حرباً على اليمن بذريعة الدفاع عن شرعية ساقطة بعد أن أسقطت حكماً شرعياً في ليبيا وتركت هذا البلد يتخبّط في الفوضى وصراع الجماعات المتخلفة!

وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية يعبّر عن قلق إدارته من ازدياد «النشاط العسكري الروسي في سورية»، ويعلم أنّ هذا النشاط موجود منذ عقود طويلة، ينخفض حيناً وترتفع وتيرته أحياناً أخرى تبعاً للمعطيات والمواقف الدولية، وحجم الأخطار التي تستهدف الشعب السوري، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة بين الحكومتين السورية والروسية، ولم يتجسّد هذا الوجود أو يرتقي إلى مرحلة مساوية لأدنى وجود أميركي في أصغر دولة هامشية (قطر أو الكويت)، بينما شكل الوجود الأميركي عبر عقود طويلة قوة الدعم والدفاع عن الوجود الصهيوني وممارساته ضدّ أهل البلاد الأصليين من السوريين الجنوبيين (أبناء فلسطين والجولان وشرق الأردن، كذلك في لبنان) ولم يكن هذا الوجود في خدمة مصلحة وطنية واحدة في أيّ من البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة، أو حتى دول الخليج العربي أو جواره.

الانتشار العسكري الأميركي في العالم يمثل عدواناً صارخاً على حريات الشعوب وحقها في رسم سياساتها الخارجية واختيار حكامها، بعيداً عن إملاءات القوة العسكرية الأميركية وعمليات تصفية المعارضين لهذه الإملاءات من قبل أجهزة الاستخبارات بأنواعها وعديد عملائها متعدّدي الجنسيات، الإدارات الأميركية المتعاقبة تفرض نفسها شرطياً عالمياً دون الحصول على شارة رسمية، بل، هي تفرضها بقوة السلاح في حين ينتقد هذا الشرطي غيره إذا مدّ يد العون لمظلوم يستهدفه بعدوانه.

أميركا شريف بلا شارة يفرض نفسه على قرية عالمية، بعد أن جعل حليفه الصهيوني نائباً للشريف، معاوناً يحاضر في الأخلاق وهو عديمها، ويحاضر في القانون وهو ينتهك كلّ القوانين، وينتقد أنشطة الغير العسكرية وهو من أقام كيانه بالعمل العسكري وبالعدوان واستمرّ به، بكلّ أنواع السلاح الذي وفره له الشريف غير الشريف، وهيئات الجريمة المنظمة والمافيات الدولية التي تقودها الغرائز والأطماع بعد أن خلعت عنها ثوب الإنسانية.

الكيان الصهيوني لصّ محترف مسلح لا يريد أن يتسلّح أصحاب الحق في مواجهته (نووي حتى النخاع، يعترض على برامج نووية سلمية عند الآخرين)، يثق حقاً بأنّ المستقبل ليس للباطل، وأنّ نهايته دنت.

ليس من حق الولايات المتحدة الأميركية أن تنتقد الوجود الروسي في أيّ مكان من العالم، وليس من حق حليفها الصهيوني فعل الأمر ذاته إذ يشكل ذلك منتهى الوقاحة و«البجاحة» على قول الإخوة في مصر، ما من شعب حرّ يقبل بالوجود العسكري لشعب آخر إلا أن يكون للدفاع في وجه خطر، ومؤكد أنّ الوجودين الروسي والإيراني بشكلهما الحالي (خبراء ومدرّبين) على الأرض السورية هدفه المساعدة على صدّ الهجمة الدولية المدعومة أميركيا وصهيونياً وغربياً وأعرابياً، الهجمة التي تستهدف الوجود السوري المصيري أرضاً وشعباً، حضارة ومؤسسات، وإذ يقول الروس إنّ الشعب السوري هو صاحب الحق في الاختيار والقرار، يقول الأميركان ذات القول وشتان ما بين هذا وذاك... النسبة والواقع! إلا إذا كان المعيار هو العمالة والمصالح الصهيو – ماسونية التي تقف في وجهها الحكومات السورية منذ الأزل وإلى الأبد... ويعلم هؤلاء أنّ أنظمة تابعة وعميلة يعملون على حمايتها ورعايتها وهي الأسوأ إنسانياً وديمقراطياً لا يمكن لها أن تستمرّ أو تقوم لو كان القرار للشعب كما هو للسوري الذي أعطى العالم الحرف والعلوم ونور الحضارة.

التواجد العسكري الروسي كما يراه السوريون يقف اليوم حائلاً في وجه الأهداف التركية لاقتطاع المزيد من الأرض السورية، ويقف حاجزاً يمنع طيران التحالف من حماية عصابات المتدرّبين في تركيا المطلوب تسللهم إلى الداخل السوري لتحقيق أهداف أميركا الصهيونية تحت شعار محاربة «داعش»، وإذا كان هناك من حق فعلي لأحد، فهذا هو حق السوريين في الاستعانة بمن يريدون للدفاع عن وطنهم ووجودهم في وجه مرتزقة العالم...

النشاط العسكري الروسي، وأيضاً الإيراني موضع ترحيب السوريين طالما يخدم مصالح الشعب السوري، ولن يسمع الأميركي الداعم للصهيوني مثل هذا الترحيب من شعب سورية الحقيقي، قد يرحّب به عملاء تخلوا عن انتمائهم الوطني وأصبح ولاؤهم لجيوبهم وللدول التي تموّل إقامتهم في فنادق النجوم المتعدّدة وتقوم بغسل أدمغة أبنائهم بعد تهريبهم من خدمة الوطن ليكونوا انكشارية القرن الحادي والعشرين، وعدهم بأنّ عودتهم الوحيدة ستكون إلى المدافن إذا وافق السوريون على استقبال جثامينهم، وهو أمر مشكوك فيه... اللبنانيون وهم جزء من هذا الشعب العظيم يرفضون اليوم عودة جثمان العميل أنطوان لحد لدفنه في أرض ترفض العمالة والعملاء.

رسالة على الهامش إلى المدعو فهد الشليمي، من حمَلة صفة دكتور: الوجود والنفوذ الإيراني في الكويت والخليج أضعاف ما هو في سورية، ومنذ القديم كان عامل الاستقرار والتقدّم هناك، المفارقة أنكم تريدون محاربته في سورية ولبنان، وأيضاً في اليمن، وتصمتون أمامه صمت القبور... – الحقيقة أنّ هذا الشعار زائف ومكشوف، فأنتم بناء على تعليمات أميركية، تحاربون المقاومة وثقافة المقاومة وكلّ من يقف في وجه الصهاينة تحت هذا الشعار الكاذب... قليلاً من الخجل، فشعب الخليج يدرك الحقيقة، وخصوصاً في مملكة الاسترخاء والعراء الدائم.

أين تقف برلين من صراع واشنطن وموسكو على كييف...؟

■ هشام الهيبشان

من غير الواضح إلى الآن إنْ كانت الخطة التي أرست معالمها وثيقة التفاهم بين الألمان والروس والفرنسيين مؤخراً، انْ كانت ستنجح في إيجاد حلول مقبولة بخصوص وقف القتال والمعارك والسير بوثيقة سلام بين الحكومة الأوكرانية والمعارضين لها في إقليمي دونيتسك ولوغانسك شرقي أوكرانيا، البعض يعوّل الآن على المجهود الألماني الذي تبنّى هذا الطرح منذ البداية، وبدا بالفعل الجهد الألماني سريعاً، فقد بدأت ميركل اتصالات فعلية مع الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو ونائب الرئيس الأميركي جو بايدن لوضع أطر عامة لخطة سلام في شرق أوكرانيا تضمن وقف القتال بدونتيسك ولوغانسك والوصول الى حلول سلمية لإيقاف الصراع والتوتر في الشرق الأوكراني، والذي أفرز بدوره حالة غير مسبوقة من التصعيد منذ تسعينات القرن الماضي بين الشرق والغرب، وتحديداً بين واشنطن وموسكو.

هنا وفي هذه المرحلة بالتحديد، لا يمكن لأيّ متابع ان ينكر مدى وحجم الخلاف الدائر حول أوكرانيا، وخصوصاً بين واشنطن وموسكو، بعض المتابعين يدركون جيداً انه في هذه المرحلة تحديداً فإنّ كلا الدولتين الروسية والأميركية تعيشان الآن في حالة حرب سياسية ساخنة جداً قد تتطوّر مستقبلاً إلى صدام عسكري غير مباشر، وعلى الأغلب سيكون مسرح هذا التصادم العسكري هو الأراضي الشرق أوكرانية الانفصالية وتحديداً من مدينتي دونيتسك ولوغانسك او شواطئ شرق المتوسط ، وما يعزز هذا الطرح ما دار من حجم خلاف على هامش قمة العشرين في العام الماضي، فبعد قمة ساخنة جداً عاشتها مدينة بريزبين الاسترالية، بدا واضحاً مدى اتساع رقعة الخلاف بين موسكو من جهة، وواشنطن وحلفائها الغرب أوروبيين من جهة أخرى حول الملف الأوكراني تحديداً، وقد بلغت ذروة هذه الخلافات المتصاعدة، حينما صدّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أواخر كانون الأول من العام الماضي على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية والتي تعتبر حشد القدرات العسكرية للناتو من أهمّ الأخطار الخارجية، مع انّ قيادة حلف الناتو بعثت رسالة فورية إلى موسكو قالت فيها انّ موسكو ليست هدفاً مستقبلياً للحلف.

الواضح إلى الآن انّ حجم الجهد الألماني المستمرّ منذ شهور، قد أصابه بعض الانتكاسات في الفترة الماضية، فموسكو تخشى من عواقب وخطورة خسارتها لورقة قوة تملكها لصالح الغرب وهي أوكرانيا، فاليوم هناك تأكيدات تصدر من موسكو على استعداد روسي لعملية عسكرية مفاجئة داخل أوكرانيا في ايّ وقت تقدم فيه القوات الأوكرانية مدعومة بقوة غربياً باقتحام مدينتي دونيتسك ولوغانسك، شرقي أوكرانيا واللتين تقعان تحت سيطرة معارضين للحكومة الأوكرانية، وبنفس الوقت هناك تأكيدات من قبل قادة «الناتو» على عدم السماح لروسيا باحتلال ايّ جزء من أوكرانيا «وفق تعبيرهم»، وهذا ما أكده هولاند وكاميرون، كما أكده أوباما، فقد قدّم الرئيس الأميركي ضمانات للرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو على انّ الغرب لن يسمح للروس باستباحة ارض أوكرانيا على حسب تعبيره، ولو كان الثمن لذلك هو الدخول في حرب مفتوحة وشاملة مع الروس.

الألمان بدورهم يعون كلّ هذه الحقائق، ويعرفون انّ الوصول الى مسار تفاهمات بين الأطراف المتصارعة في الشرق الأوكراني، تحتاج الى تفاهمات بين الأطراف الدولية لتطبيق فعلي لمسار هذه التفاهمات على الأرض، فالروس لا يمكن ان يتنازلوا عن ورقة الشرق الأوكراني لصالح الغرب، والغرب وتحديداً حلف «واشطن – باريس – لندن «، لا يمكن بهذه المرحلة ان يتراجع عن هدفه الرامي إلى إخضاع الروس، فالألمان يدركون انّ الروس يواجهون مشروعاً غربياً الهدف منه تقويض الجهود الروسية في الوصول الى مراكز قوى جديدة لدفع الروس الى الانكفاء الى الداخل الروسي، كما يدرك الألمان انّ واشنطن قد رمت بالفترة الأخيرة بكلّ ثقلها السياسي والاقتصادي في محاولة لتقويض الجهود الروسية في التوسع في تحالفاتها واتساع مراكز القوة ونفوذها الدولي شرقاً وشمالاً.

مجموع هذه التعقيدات تدفع بعض المتابعين إلى القول إنهم لا يعوّلون على الجهد الألماني الساعي إلى بناء وثيقة تفاهم دولية قادرة على ضبط إيقاع الصراعات الدولية بما ينعكس على حلول سريعة لمعظم الأزمات المحلية والإقليمية والدولية، وهنا يمكن ان يطرح البعض بعض التساؤلات ومنها على سبيل المثال لا الحصر، انّ الألمان يدركون ويعون حجم التعقيدات الدولية وحجم الصراعات بين موسكو وواشنطن بخصوص الملف الأوكراني تحديداً فلماذا يقومون بمحاولات غير بناءة وعنوانها الفشل على الأغلب لتقريب وجهات النظر بين موسكو وواشنطن اللتين تعيشان الآن على ايقاع حرب باردة جديدة، قد تتطوّر مستقبلا لصدام عسكري؟ فما الهدف من كلّ هذا الجهد الالماني؟

للإجابة على السؤال أعلاه، سنعود الى الماضي القريب ونبحث فيه عن بعض المعلومات التي ستعطينا بعض الإجابات عن الأهداف المستقبلية للمسعى الألماني، ففي مطلع العام الماضي 2014 وفي قمة الخلاف الروسي الأميركي حول أوكرانيا اجرت مؤسسة «كوربرا» دراسة حول مواقف الألمان تجاه السياسة الخارجية الألمانية، وكان عنوان سؤال الاستطلاع للمشاركين: «مع اي بلد ينبغي ان تتعاون المانيا في المستقبل؟» وحينها جاءت نتائج الدراسة صادمة للنظام الألماني تحديداً فقد جاءت النتيجة شبه متساوية بين الشرق والغرب، حيث اختار ما يقارب 46 في المئة الولايات المتحدة، بينما اختار 43 في المئة روسيا»، وفي العام نفسه أيضا أجرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية استطلاعاً مشابهاً لاستطلاع «كوربرا» وقد سئل الألمان حينها «عن موقفهم من النظام الأميركي وعلاقة المانيا بأميركا»، وحينها قال 57 في المئة من الألمان بأنّ بلادهم ينبغي ان تصبح أكثر استقلالاً عن الولايات المتحدة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، الواضح من خلال نتائج هذه الاستطلاعات لآراء الشعب الألماني، مع أنها قد لا تكون مؤشراً ثابتاً، انّ هناك انقساماً في الداخل الألماني حول موقف المانيا من صراع موسكو –واشنطن.

وفي العام نفسه 2014، تصاعدت ايضاً حملة الخلافات الاعلامية والأمنية بين برلين وواشنطن، وخصوصاً بعد خيبة أمل الشعب والنظام الالمانيين من الأميركيين بسبب أنشطة المراقبة المستمرة التي فضحت السياسة الاستخبارية التي تستهدف وتراقب انشطة الداخل الالماني، وخصوصاً بعد فضيحة تنصّت وكالة الأمن القومي الأميركية على الهاتف المحمول لميركل، هذه الظروف بمجموعها دفعت برلين في الفترة الأخيرة إلى الحذر في تعاملها مع واشنطن، وقابل هذا الحذر مزيد من الانفتاح على موسكو، رغم التصريحات الحادّة التي تنطلق من برلين أحيانا اتجاه موسكو، ولكن من الواضح لجميع المتابعين في الفترة الأخيرة حجم الانفتاح الشعبي والسياسي الألماني على موسكو.

هذه العوامل بمجملها وبكلّ تداعياتها قد تكون أعطتنا بعض الإجابات عن حقيقة المسعى الألماني الهادف الى إيجاد نقاط التقاء بين الأطراف الدولية بخصوص الصراع في شرق أوكرانيا، فبرلين عملت بجهد بالفترة الأخيرة وما زالت تعمل لتحقيق هدفها هذا، ولكن لن تعمل طويلاً بهذا الاتجاه، فهي الآن تقوم بعمل بالونات اختبار لنوايا الأطراف الدولية المتصارعة، لتحديد موقفها المستقبلي من كلّ ما يجري من صراعات دولية، وانْ كانت بالفعل ستبقى إلى الأبد بخندق واشنطن، أما أنها ستقرّر وتحت ضغوط شعبية التوجه الى الشرق وتحديداً الى موسكو.

ختاماً، انّ الموقع الجغرافي لبرلين قلب أوروبا يحتم عليها في أحيانٍ كثيرة ان تكون مسرحاً لصراعات دولية ومسرحاً آخر لحلّ هذه الصراعات رغم حجم الضرر الكبير الذي لحق بالشعب الألماني منذ مئة عام مضت ولليوم، ومثل هذه الجملة كان المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر يكرّرها بشكل دائم، فقد تيقّن الألمان منذ أمد انّ موقعهم الجغرافي، ومبادئهم ومواقفهم ستكون دائماً عرضه للتساؤل، ولهذا هم اليوم قرّروا ان يخوضوا صراعاً جديداً يبدأ ببناء مسار تفاوضي بين القوى الدولية المتصارعة بمحاولة لتسوية الأزمات الدولية العالقة في ما بينها، وانْ فشلت في بناء هذا المسار التفاوضي، فهي على الأغلب ستذهب بقرارات جريئة نحو موسكو، وهذا ما قد يصدم بعض حلفائها في واشنطن وباريس ولندن، وهذا ما لا يريده حلفاء برلين في هذه المرحلة تحديداً، ولكن برلين لن تحتمل طويلاً وهي الآن في صدد تحليل ما جاءها من معلومات من خلال بالونات اختباراتها التي طرحتها في الفترة الأخيرة لمعرفة نوايا الاطراف الدولية المتصارعة، فهل سنسمع قريباً عن قرارات جريئة لبرلين تعلن من خلالها الخروج من تحت عباءة واشنطن لتستلقي بكلّ ثقلها ومكانتها الدولية تحت عباءة موسكو؟ من هنا سننتظر الأشهر الثلاث المقبلة لتعطينا إجابات واضحة عن كلّ هذه التكهنات والتساؤلات، فالآتي من الأيام يحمل في طياته الكثير من المتغيّرات في المواقف الدولية، وفي جملة مشاهد الصراع الدولي حول موازين القوى الدولية، وشكل العالم الجديد.

الأزمة السورية وأثر الدعم الروسي - الإيراني والتحوّل الغربي

القواعد العسكرية الأميركية تملأ المنطقة... فهل يحق لواشنطن انتقاد تواجد الآخرين؟

■ إبراهيم ياسين*

في الوقت الذي تشتدّ فيه المواجهات بين الجيش العربي السوري وحلفائه من ناحية، وبين قوى الإرهاب التكفيري وداعميهم من ناحية ثانية، يسجل نشاط مكثف على جبهة الاتصالات السياسية تتمثل في التحوّل في مواقف الدول الغربية، لا سيما بريطانيا وإسبانيا والنمسا، التي تخلت عن المطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد، وبدأت تدعو إلى الموافقة على بقائه في المرحلة الانتقالية، في حين لا تزال الولايات المتحدة الأميركية تمارس ضغوطاً على أكثر من صعيد دولي وإقليمي من أجل انتزاع تنازلات روسية وإيرانية في أيّ صيغة لحلّ الأزمة السورية، وهي تستخدم إرهاب «النصرة» و«داعش» وسيلة لتحقيق هذا الهدف من خلال عدم الموافقة على تشكيل تحالف دولي وإقليمي وبالتعاون مع الدولة السورية لمكافحة الإرهاب.

ولوحظ أنّ هذا الضغط الأميركي قد واكبه افتعال الضجة حول تزويد روسيا لسورية بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة في حين أنّ هذا الدعم الروسي لم يتوقف لحظة واحدة منذ بداية الأزمة السورية. ومن المعروف عادة أنه عند بيع أسلحة جديدة فإنّ الدولة المصنّعة والبائعة للسلاح ترسل معها خبراء لتدريب جنود الدولة التي اشترت السلاح الجديد كما تنصّ العقود... وهذا ما يحدث الآن في سورية من وجود لخبراء روس يعملون في تدريب نظرائهم السوريين عليها في إطار اتفاقيات التعاون بين البلدين، وهو يندرج حالياً أيضاً في مكافحة الإرهاب على أنّ كل ذلك يطرح سؤالاً مركزياً وهو:

- إلى متى يستمرّ التعطيل الأميركي للحلّ السياسي في سورية؟ وما هو أثر الدعم الروسي الإيراني لسورية في مواجهة هذا التعطيل الأميركي؟ واستطرادا ما هو موقف الدولة السورية من الطروحات الأميركية التي تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية السورية، وعدم الإقرار بحق الشعب العربي السوري بتقرير مصيره بنفسه، وذلك عملاً بالقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

أولاً: منذ بداية الأزمة السورية تسعى الولايات المتحدة الأميركية عبر قيادتها للحرب الإرهابية على سورية وتنظيم تحالف دولي لهذه الغاية من لأجل إحداث اختراق سياسي يتيح لأميركا التدخل في شؤون سورية الداخلية، وتمكين القوى الموالية لها من تسلّم دفة الأمور عبر صيغة الحكم الانتقالي... وهذا ما يروَّج له في هذه الأيام أيضاً من قبل الإدارة الأميركية... وهو ما جوبه برفض سوري قاطع وحازم لاعتبار ذلك خطاً أحمر يمسّ سيادة سورية واستقلالها الوطني وقرارها المستقلّ.

ومنذ بداية الأزمة السورية التي مرّ عليها عدة سنوات وتعرّضت للكثير من الضغوطات ومن التهويل والترغيب... لم تفرّط القيادة السورية بسيادة واستقلال سورية الوطني، ورفضت المساومة على ذلك، وبالتالي لا يمكن أن تقبل بعد كلّ التضحيات التي قدّمتها في سبيل ذلك أن تتراجع أو أن تسلّم بهذه الإملاءات الأميركية خصوصاً بعد أن نجحت في إحباط كلّ موجات الهجوم الإرهابي عليها. وبدأ هذا الصمود وهذه التضحيات يولدان أزمات في داخل بعض الدول المعادية لسورية، كتركيا والسعودية وغيرهما، وفي الوقت عينه في داخل بعض الدول الغربية، فانفرط عقد التحالف الدولي ولم تعد المواقف الدولية منسجمة مع الموقف الأميركي المتشدّد.

ثانياً: هذا الثبات والصمود السوري عززه الموقف الروسي والإيراني الموحّد، وعبّر والذي عبّر عنه زيرا خارجية البلدين محمد جواد ظريف وسيرغي لافروف في مؤتمر صحافي عقد في موسكو، وأكدا رفض أيّ حلّ ينتقص من حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه في أيّ صيغة للحلّ.

وقد جاء الاتفاق النووي ليعزز من دور إيران الداعم لسورية والرافض المساومة عليها، وهو ما أعلنه بوضوح قاطع مؤخراً الإمام السيد علي الخامنئي.

أما روسيا فقد بعثت برسائل حازمة في مواجهة الضغوطات الأميركية والتراجع السعودي عن تأييد تشكيل تحالف إقليمي مع سورية لمحاربة الإرهاب، تمثلت بتزويد سورية بأسلحة متطورة تمكنها من الدفاع عن سيادتها من ناحية ومواجهة قوى الإرهاب المدعومة من الخارج من ناحية ثانية... وأيضاً بالحضور الروسي في البحر وقيامه بالمناورات البحرية في المياه السورية...

ثالثاً: على ضوء ما تقدّم تبدو الصورة جلية وواضحة... إنّ محاولات إشاعة أجواء تظهر وكأنّ هناك تراجعاً في المواقف السورية والإيرانية والروسية لصالح وجهة النظر الأميركية لا أساس لها من الصحة، لا بل أنّ هذه المواقف إزدادت صلابة بعد التحوّلات الإقليمية والدولية التي صبّت في صالحها وكانت نتيجة لصمود سورية.

رابعاً: طالما أنّ الميدان هو الذي يقرّر في النهاية طبيعة أيّ حلّ سياسي للأزمة السورية، فإنّ صمود الجيش السوري مدعوماً من حلفائه في محور المقاومة هو الضمانة الأساسية التي ستتكفل في إحباط الرهانات الأميركية على مواصلة حرب الاستنزاف في سورية، في حين أنّ التحوّلات في المواقف الغربية سوف تؤدّي إلى إضعاف هذا الموقف الأميركي، وكذلك سينعكس سلبياً على معنويات الإرهابيين وسيربكهم، فيما يعزز موقف سورية وحلفائها.

وأخيراً، فإنّ نتائج الحرب ستقرّر طبيعة التسوية السورية، وطالما أنّ سورية صامدة، زطالما أنّ القوى الإرهابية لن تتمكن من إحداث تغييرات جوهرية في موازين القوى الميدانية، فإنه سيصعب على الولايات المتحدة الأميركية أن تأخذ في السياسة ما عجزت عنه في الميدان، في حين أنّ استمرار الحرب قد بدأ يولد أزمات في مناطق النفوذ الأميركي في المنطقة، وهذا عامل سوف يضغط على دوائر القرار في واشنطن وسيؤدّي إلى تعزيز موقف التيار الداعي إلى إيجاد حلّ سياسي بالتعاون مع الرئيس بشار الأسد وعلى قاعدة أولوية مكافحة الإرهاب.

* ناشط سياسي